منظمة التعاون الإسلامي

OIC/ACM-2017/MALI-REP

تقرير
اجتماع فريق الاتصال المعني بمالي الذي انعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية

نيويورك، 20سبتمبر 2017

منظمة التعاون الإسلامي

تقرير
اجتماع فريق الاتصال المعني بمالي الذي انعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية

نيويورك، 20سبتمبر 2017

اجتمع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي على المستوى الوزاري يوم 20 سبتمبر 2017 على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية في نيويورك. واستعرض الاجتماع آخر تطورات الوضع وعملية تنفيذ السلام في مالي. واستمع الاجتماع إلى إحاطتين من كل من وزير خارجية مالي والأمين العام. كما استمعت اللجنة إلى مداخلات أعضاء آخرين في فريق الاتصال.

واتفق الاجتماع، بعد مداولات ركزت على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي تمخض عن مسار الجزائر، وعلى عملية بناء السلام في مالي، على ما يلي:

أولاً: جدد الاجتماع تأكيد التزامه الثابت بسيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها.

ثانياً: جدد الاجتماع إدانته الشديدة للتطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر التي ما زالت تقوّض السلام والأمن والاستقرار في مالي وفي منطقة الساحل.

ثالثاً: أكد الاجتماع مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي الكامل باعتبارها أحد الأطراف الضامنة لاتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي تمخض عن مسار الجزائر، وجدد التأكيد على عزم المنظمة على مواصلة العمل النشط مع حكومة مالي في مرحلة التنفيذ الحرجة من خلال إسهام المنظمة الفاعل في أعمال لجنة الرصد والتنفيذ. وحث الاجتماع الأطراف المالية الموقعة على الاتفاق على التعجيل بعملية التنفيذ.

رابعاً: أشاد الاجتماع بالتقدم الهام الذي أُحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام وبالنهج الشامل الذي اعتمدته حكومة مالي للتعجيل بتنفيذه. وفي هذا السياق، رحب الاجتماع بتشكيل الإدارة المؤقتة المحلية في المناطق الشمالية وبوضع آلية التنسيق التشغيلي للدوريات المشتركة، ودعا إلى إنهاء المواجهات في كيدال.

خامساً: لاحظ الاجتماع الحالة الهشة التي ما زالت سائدة في كيدال والمناطق المحيطة بها، وشدد على ضرورة التعجيل بإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد من خلال نهج شامل يضم الجميع. وفي هذا الصدد، أدان الاجتماع بشدة المواجهات العنيفة التي وقعت في المنطقة في يوليو بين بعض مجموعات الطوارق المسلحة المتناحرة الموقعة على اتفاق السلام.

سادساً: دعا الاجتماع المجموعات والحركات المتصارعة المنخرطة في أعمال العنف، التي تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار القائم، إلى الوفاء بالتزاماتها واحترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في مايو 2014. وحذر المخربين وأعداء السلام من مواجهة عقوبات شديدة ما لم يكفوا عن أنشطتهم التخريبية.

سابعاً: رحب الاجتماع باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2374 (2017) الذي أنشأ نظاما للجزاءات الموجهة ضد المسؤولين عن عرقلة تنفيذ اتفاق السلام.

ثامنا: رحب الاجتماع بقرار زعماء خمسة بلدان من منطقة الساحل، من بينها مالي، بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية العاملة في حيزها الترابي المشترك. وشدد على أهمية أن تقدم الدول الأعضاء الدعم إلى هذا التعاون الإقليمي في بلدان الساحل، وأشار إلى أن مثل هذا العمل الجماعي الملموس سيقطع شوطاً طويلاً في مواجهة

موجة الهجمات العابرة للحدود التي تشنها الجماعات المسلحة والإرهابية والتي تشيع جواً من انعدام الأمن في المنطقة.

تاسعا: وفي هذا الإطار، أعرب الاجتماع عن دعمه لعقد مؤتمر التخطيط الذي نص عليه القرار 2359 (2017) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وذلك في 16 ديسمبر 2017 في بروكسيل، وطلب من الدول الأعضاء تقديم دعمها له.

عاشرا: طلب الاجتماع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما البنك الإسلامي للتنمية، تقديم كل ما يلزم من دعم لتنمية مالي على المدى البعيد في إطار المنظمة وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمنطقة الساحل. كما دعاها الاجتماع إلى الإسهام بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مالي.

حادي عشر: رحب الاجتماع بالمشاريع الإنمائية وغيرها من أشكال المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء في إطار تعاونها الثنائي مع مالي، داعياً إياها بقوة إلى زيادة هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، كلف الاجتماع الأمين العام ببدء الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تفضي إلى إنشاء الصندوق الاستئماني وفقاً لما قررته القمة الإسلامية الثانية عشرة.

ثاني عشر: دعا الاجتماع أيضاً الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإسلامية غير الحكومية إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بسخاء من أجل التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين الماليين، بما في ذلك دعم جهود البلدان المضيّفة وحكومة مالي.

ثالث عشر: جدد الاجتماع دعوته للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا) إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع اليونسكو لترميم ما تزخر به مالي من تراث ثقافي إسلامي غني والحفاظ عليه وحمايته.

رابع عشر: طلب الاجتماع من الأمين العام الإسراع بإيفاد بعثة مشتركة للمنظمة لتقييم الاحتياجات إلى مالي تتألف من مؤسسات المنظمة ذات الصلة ومن أعضاء فريق الاتصال

المهتمين من أجل تقييم الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والإنمائي والإنساني في الميدان وتقديم تقرير عن إمكانية تقديم المساعدة المالية والمادية والفنية لمالي في تلك المجالات.